

تقرير مجلس الإدارة

المساهمون الكرام،

إنه لمن دواعي سروري نيابةً عن مجلس إدارة شركة "الباطنة للطاقة ش.م.ع" ("الشركة") أن أقدم إليكم تقرير أعضاء مجلس إدارة الشركة عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2019.

نظرة عامة على التشغيل

حققت المحطة نسبة مئوية ممتازة بلغت 99.83% وقادت بإمداد الشبكة بما يعادل 1,051 جيجاوات ساعة. بلغت حمولة المحطة للفترة نسبة 32.84% مقابل 65.13% في الفترة نفسها من عام 2018. لم يكن الانخفاض مستوى التوليد أثر جوهري إذ أن المصدر الرئيسي للربح هو جاهزية المحطة وموثوقيتها.

كما حافظت الشركة على سجلها الممتاز من عدم وقوع أي حوادث مضيعة للوقت، وبالتالي سجلت 2916 يومًا خاليًا من الحوادث المضيعة للوقت أو 828824 ساعة عمل منذ تأسيسها، الأمر الذي يعكس تركيزنا المستمر في الشركة على جوانب الصحة والسلامة والبيئة.

النتائج المالية

| النسبة المئوية للتغير | 6 أشهر من 2018 ألف ريال عماني غير مدققة | 6 أشهر من 2019 ألف ريال عماني غير مدققة | |
|-----------------------|--|--|-----------------------------|
| %20.7 | 35,012 | 27,780 | الإيرادات |
| | (24,684) | (17,058) | النفقات المباشرة |
| %3.8 | 10,328 | 10,722 | إجمالي الربح |
| | (356) | (376) | التكاليف العمومية والإدارية |
| %3.8 | 9,972 | 10,346 | الربح قبل الفائدة والضريبة |
| | (4,991) | (4,744) | النفقات المالية (صافي) |
| %12.5 | 4,981 | 5,602 | الربح قبل الضريبة |
| | (771) | (829) | الضريبة |
| %13.4 | 4,210 | 4,773 | الربح الصافي للفترة |

يعزى انخفاض الإيرادات مقارنة بالعام المنصرم بشكل رئيسي إلى انخفاض حمولة المحطة. حيث تؤثر التقلبات في حمولة المحطة على رسوم الوقود والطاقة التي يتم استلامها من الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه ش.م.ع.م. إلا أن هذه الرسوم يتم تمريرها إلى مورد الغاز وإلى مقدم خدمات التشغيل والصيانة، وبالتالي فإنه لا يوجد أي تأثير جوهري لها على ربحية الشركة. كما يعزى ارتفاع إجمالي الربح بشكل أساسي إلى مستوى التوفير الأفضل وإلى انخفاض مصاريف الصيانة بسبب الفوارق الزمنية والتي حدثت جزئياً بتكليف استهلاك الكهرباء الخاص بالملحقات المساعدة للمحطة عندما تكون حمولتها صفرًا. وعلاوة على ما سبق، فإن الانخفاض المطرد في تكاليف التمويل يساهم بدوره بشكل إيجابي في تحقيق ربح أعلى قبل الضريبة. ونتيجة لذلك، فقد كان صافي الربح أفضل بنسبة 13.4% مقارنة بالعام السابق.

وقد قامت الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه بعد صدور اللائحة التنفيذية في فبراير 2019 بتعويض الشركة عن الضريبة المستقطعة على الفوائد. وعلاوة على ذلك، فمن الحسن الحظ أنه تم تعليق الضريبة المستحقة على الفوائد وتوزيع الأرباح بأثر رجعي اعتباراً من مايو 2019 لثلاث سنوات.

وقد وزعت الشركة أرباح نقدية نسبتها 2.80% (2.80 بيسة للسهم) في يونيو 2019.

بلغ سعر السهم 76 بيسة في نهاية يونيو 2019.

المسؤولية الاجتماعية للشركة

تتعهد الشركة مع الشركات الثلاث الأخرى لتوليد الطاقة برعاية مشروع الطاقة الشمسية الكهروضوئية في مدرسة حافظ بنى سيف في لوى. والمشروع هو عبارة عن بناء هيكل فولاذي مع مظلة تغطي ملعباً بمساحة 1196 متراً مربعاً، وتركيب نظام لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية بقدرة 47 كيلو واط فوق هذا الهيكل. وتبلغ التكالفة الإجمالية للمشروع حوالي 60,000 ريال عماني، منها 15000 ريال عماني هي عبارة عن تبرع من الشركة. وقد حصل المقاول على معظم التصاريح الازمة لأعمال التركيب وأصدر كافة أوامر الشراء للمواد والمعدات المطلوبة. وبدأ الإنشاء في يوليو 2019 ومن المتوقع الانتهاء من المشروع في سبتمبر 2019.

النظرة المستقبلية على المدى المتوسط

تم اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير المعقولة من جانب الإدارة للحفاظ على مستويات الجاهزية العالمية خلال عام 2019.

من المتوقع بدء العمل بنظام السوق الفورية للطاقة الذي تم طرحه حديثاً بحلول نهاية عام 2020، على أن يتم التشغيل التجاري له في منتصف عام 2020. وقد شاركت الشركة باستمرار في اجتماعات اللجان المتبعة عن مجموعة العمل المعنية بنظام السوق الفورية للطاقة وفقاً لما هو مطلوب بموجب ترخيص التوليد المعدل. وعلى الرغم من أن الشركة مطالبة بالمشاركة في أنشطة السوق اعتباراً من عام 2021 فصاعداً، إلا أنه ستم تسوية جميع فواتير الشركة بموجب اتفاقية شراء الطاقة حتى عام 2028. وبعد عام 2028، قد يشكل هذا السوق أحد الخيارات التي قد تشارك فيها الشركة. وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تخضع للحماية بموجب اتفاقية شراء الطاقة من أي تكاليف قد تتكبدها نتيجة لنظام السوق الفورية.

وترافق الشركة أوضاع السوق المالية عن كثب بحثاً عن أي فرص لتجنب عملية السحب النقدي التي تنطبق على آخر قسمين من شريحة القرض التجاري إبتداءً من أبريل 2023 كما هو متفق عليه في مستندات التمويل.

وختاماً، أود نيابة عن مجلس الإدارة أن أنتهز هذه الفرصة لأنقدم بخالص آيات الشكر والعرفان إلى صاحب الجلاله السلطان قابوس بن سعيد -حفظه الله ورعاه- وحكومته المؤقرة، لدعمهما وتشجيعهما المستمر لقطاع الخاص من خلال توفير بيئة تسمح لنا بالمشاركة بشكل فاعل في نمو اقتصاد البلاد وتركيز كل إنجازاتنا على بناء أمة صلبة البنية، سائرين المولى عز وجل أن يحفظ جلاله ويسبع عليه نعمه وألاءه ويمده بموفور الصحة والعافية.

كمال ناريان ماثور
نائب رئيس مجلس الإدارة